ابراهيم خليل

أوضاع ولاية الموصل الاقتصادية
خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين

دخلت الموصل في حوزة الدولة العثمانية سنة ١٥١٥ م في اعقاب انتصار السلطان سليم الاول (١٥١٢ — ١٥٢٠) في معركة جالديران سنة ١٥١٤م على الشاه اسماعيل الصفوي (١) وفي سنة ١٧٨٩م اصبحت الموصل ولاية قائمة بذاتها تتألف من سنجقي (٢) كركوك والسليمانية إضافة إلى سنجق الموصل نفسه .وقد عاشت الموصل في ظل الحكم العثماني حتى اواسط القرن التاسع عشر في حالة من الفوضى والاضطراب في اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . ولم يجر فيها اى اصلاح ملحوظ . كما فشلت الحكومة العثمانية في توطيد الامن وتوطين العشائر . واقتصرت جهودها على ارسال الحملات التأديبية للعشائر العربية والكردية . فقد ارسلت على سبيل المثال سنة ١٨٣٥ محمد اينجة بيرقدار (٣) إلى الموصل ، فقصد تلعفر وسنجار وقتل . الكثير من رؤسائهما . كما حمل على عشيرة شمر الجربا ، واسر احد شيوخها واتى به إلى الموصل (٤) وقد تمكن كذلك من تصفية الامارة البهدينانية (٥) ، وانهاء حكم ميركور في راوندوز (٦) .

الا ان الحكومة العثمانية ، اتخذت بعد ذلك ، سلسلة من التدابير الاصلاحية ، تمثلت

---

(١) شاكر صابر الضابط ، موجز تاريخ التركمان في العراق ،ج١، (بغداد ، ١٩٦٠) ، ص ١٥٣ نقلا عن كتاب تاريخ سياسي دولت عثمانية .

(٢) السنجق كلمة تركية معناها : علم أو راية، وهي وحدة ادارية تابعة الولاية التي يحكمها متصرف وهي بمثابتة (اللواء) .

(٣) ولد محمد اينجه بيرقدار في قصبة بارطين من أعمال قسطنموني . وقد خدم في السلك العسكري في مصر . وكان محمد باشا تركي الأصل . اشتهر في الموصل بتعميره دور الحكومة . كما شيد الثكنة العسكرية والمستشفى واهتم ببناية معمل لصنع المدافع والبارود . ويعتبر محمد اينجه بير قدار أول من عمل على تطبيق التجنيد الاجباري والتدريب الحديث في الموصل تنفيذاً لسياسة السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ — ١٨٣٩) وكان يشغل منصب متصرف كركوك سنة ١٨٣٣ . وفي ١٨٣٥ صدر فرمان سلطاني بتعيينه متصرفاً للواء الموصل . وقد توفي في الموصل سنة ١٨٤٣ ودفن في في جامع نبى الله شيت . أنظر : احمد علي الصوفي ، تاريخ المحاكم والنظم الادارية في الموصل (الموصل . ١٩٤٩) ، ص ١٤ — ١٧ .

(٤) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين ، جـ٧ ، (بغداد ،١٨٥٦) ، ص ٣٥ — ٣٧.

(٥) وتقع في الشمال الشرقي من الموصل . ويقال : أن مؤسسها يرجع في نسبه الى أحد أبناء المستعصم آخر الخلفاء العباسيين ببغداد . وقد ازدادت أهمية الامارة البهدينانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر في السياسة العثمانية الى حد انها اعتبرت وحدة سياسية قائمة بذاتها ترتبط مع الاستانة . للتفاصيل انظر : عماد عبد السلام رؤوف . الموصل في العهد العثماني، (النجف ، ١٩٧٥)، ص ١٦٠ — ١٦٢ .

(٦) وميركور هذا هو حاكم الامارة السورانية الي اتخذت من حرير مركزاً لها وتوسعت بعد ذلك على حساب الامارات المجاورة وبخاصة الامارة البابانية . وقد بدأ حكمه في راوندوز (المقر الجديد للامارة)في سنة ١٨٢٦ وعمل على توسيع امارته حتى اربيل والعمادية وزاخو ودهوك وجزيرة ابن عمر . وبعد ان فرغ العثمانيون من مشاكلهم الخارجية بعثوا بمحمد اينجه بير قدار فقضى على الامارة السورانية . للتفاصيل أنظر : عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث، (القاهرة ١٩٦٨) ، ص ١٠١ — ١٠٤ .

بمجهودات مدحت باشا (١٨٦٩ – ١٨٧٢) ، الذي عين والياً على بغداد وكان قد زود بصلاحيات واسعة لتنفيذ اصلاحاته في الولايات الثلاث : الموصل ، وبغداد، والبصرة. وقد تجلت آجراءاته في ادخال الاصلاحات الادارية والاقتصادية وخاصة حل مشاكل الاراضي ، وكانت الغاية الرئيسية من وراء تلك الاصلاحات العمل على ربط الولايات العراقية الثلاث بعضها مع البعض الآخر ، وتقوية السلطة المركزية عليها ، خاصة وان سلطة الحكومة لم تكن تتجاوز قبل ذلك حدود المدن الكبيرة (٧) .

يعتبر نظام الطابو ، اهم ما يلفت النظر في اعمال مدحت باشا الاقتصادية (٨) وكان الهدف الرئيس من هذا النظام محاولة ايجاد حل لمشكلة استقرار العشائر ، ووضع حد لتمرداتها المستمرة، وتحويل افرادها إلى مواطنين مستقرين وذلك بتوفير سبل العيش وتحسين وسائل الري (٩) وقد أثمرت سياسة توطين العشائر التي اتبعها مدحت باشا في اماكن متعددة فاستقر رئيس قبائل شمر الجربا « فرحان بن صفوك » في منطقة الشرقاط . فمنح لقب : (باشا)، واصبح واسطة لاسكان البدو من افراد عشيرته، واخذ يتسلم راتباً شهرياً من الدولة ، وزار الاستانة ، وقد اصبح ميالا للتفاهم مع السلطة العثمانية ، ويشجع عشيرته على ممارسة الزراعة ، مما ادى إلى اغاضة عدد من التابعين له بخلقه بالعادات التركية وتزوجه بازواج مدنيات وباقامته لاجل الزراعة على دجلة بكل خضوع (١٠) ويبدو ان المغتاضين كانوا من اولئك الذين لم يدركوا القيمة الحقيقية للاستقرار (١١) او من الذين لم يكن بأمكانهم الحصول على الاراضي بسبب التنافس العشائري على الزعامة .

ادت سياسة مدحت باشا إلى ان يتحول شيوخ العشائر إلى ملاكين للاراضي . ولم تعد العلاقات داخل القبيلة تعتمد على المساواة بين افرادها، بل اصبح مقدار ما يملك الشخص المعيار الاساس للتمييز بينهم (١٢) وصار بامكان الشيخ ان يمنح اي جزء من الاراضي للاستغلال المؤقت، من قبل افراد قبيلة اخرى، وهذا ما عرف بمبدأ « الخوة»(١٣).

---

(٧) للتفاصيل انظر : عبد الله الفياض . الثورة العراقية الكبرى . ط١ ، (بغداد . ١٩٦٢)، ص١٧ ، ٢٠، نوار . المصدر السابق ، ص ٣٥٦ .

(٨) S.H . Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, (Beirut, 1968), P.305

(٩) عبد الجليل الطاهر ، البدو والعشائر في البلاد العربية ،(بغداد ، ١٩٥٤) ، ص ٣٧ .

(١١) نوار ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

(١١) ل ن . كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، ترجمة عبد الواحد كرم ، (بغداد، ١٩٧١) ، ص ٣٢ .

(١٣) أو الخاوة بالتعبير الدارج ومعناها الأتاوة التي يدفعها المرء رغم أنفه .

كانت « الخوة » تفرض على اغنام ومواشي القبائل الاخرى ، وعلى القوافل التي تمر ضمن الطرق التي تسيطر عليها القبيلة(١٤) وكان المفروض ان يتم توزيع هذه « الاموال» على افراد العشيرة بالتساوي ،لكن الذي كان يحدث هو ان اولاد فرحان اخذوا يقتسمونها فيما بينهم (١٥) مما ادى إلى ان يكون ذلك وسيلة للنزاع الدائم بين افراد القبيلة وزعمائها وبهذا يسهل على الحكومة السيطرة على الفريقين عند الحاجة (١٦) .

نشأت الخوة، من اعتقاد شمر الجربا بان منطقة الجزيرة — وهي ما بين بغداد والموصل وماردين واورفة والرقة ودير الزور وعانة وراوة والرمادي — ملكهم ، لان جدهم فارس الجربا اخذها غصباً من العبيد وطي ،فكل من يسكن أويتجول فيها باغنامه وابله فهي له ولا يستطيع احد من عشائرهم ان يغير او ينهب شيئاً منها الا باذن منهم، واذا سمحوا لاحد بالنهب فلهم ثلث ما نهبه ،ومن نهب بغير اذنهم يأخذون منه جميع مانهب(١٧).

امتدت ايدي شمر الجربا إلى تجار الاغنام والماشية في الموصل وبغداد وغيرهما. وتوجد احصائية تقديرية بمقدار ماأخذته شمر من اولئك سنة ١٩١١ وهو (٥٠٠٠) ليرة عثمانية (١٨) فقد لحق رأس الجمل في السنة نصف ليرة ،ولحق رأس الدابة من البقر قرشان ونصف وعلى الحصان ليرة عثمانية وعلى الاغنام قرش ونصف ، وكان الشمريون يأخذون من تجار الاغنام الموصليين سنة ١٩٠٩ مايزيد عن (٦٠٠٠) ليرة عثمانية (١٩) .

لم تكتف شمر بما كانت تأخذه من « خوة » بل كانت تسطو في معظم الاحيان على القوافل ، فتنهب مواشيها وما تحمله من اموال وامتعة ، وقد امتلأت الصحف

---

(١٤) M. F. Jamali; The new Iraq, Its Problem of Bedoun Education, (New York, 1934), P. 66.

(١٥) Great Britain, India Office, Review of the Civil Administration of: Mesopotamia, 1914 – 1920. By G. L. Bell, (London, 1920), P. 218; Hereafter Cited as, Belt, Review of the Civil Administration,

(١٦) عبد الله الفياض ،« الزراعة والتجارة في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر» مجلة الاستاذ ، المجلد ١١ ، بغداد ، ١٩٦٢ – ١٩٦٣ ، ص ٣٩٦ – ٣٩٧ .

(١٧) جريدة النجاح ، ٢٣ ربيع الثاني ١٣٢٩ (٢٢نيسان ١٩١١) .
والجدير بالذكر أن شمرْ الجربا دخلت العراق في اوائل القرن التاسع عشر بقيادة فارس بعد ان ازاحهم السعوديون من هناك وتسلطوا على شبه الجزيرة العربية .

(١٨) الليرة سنة ١٩٠٣ كانت تساوي ١٠٨ قروش والقرش يساوي آنذاك (١٠) فلوس .

(١٩) جريدة النجاح ، ٢٣ ربيع الثاني ١٣٢٩ ، ٢٢ ذي الحجة ١٣٢٨ .

في تلك الفترة بالكثير من اخبار تلك الاعتداءات المتكررة (٢٠) لذا اخذت الحكومة تستعين برؤساء شمر لتحصيل الضرائب الاميرية وخاصة « رسوم الكودة » (٢١) فقد كان الحميدي رئيس عشائر شمر يصطحب معه مجموعة من العساكر لتحصيل هذه الضرائب (٢٢) وبذلك حققت الحكومة الهدف السياسي الذي توخته من اجراءات توطيد العشائر ، اذ ان الحكومة تستطيع ان تجبي الضرائب ،وتفرض الجندية على القبائل المستقرة بشكل اسهل مما لو كانت متنقلة (٢٣) .

لقد ادت سياسة التعاون بين السلطة الحكومية وشيوخ العشائر إلى زيادة التذمر بين تجار الاغنام والماشية من الموصليين وغيرهم ، فتساءلوا سنة ١٩١٢ بأن « الحكومة تستوفي منا في السنة مرة رسم (الكودة) وشيخ شمر في كل شهر له علينا (رسم كودة) ماعدا (الخاوة) وصناديق السكر واكياس الشاي ... والحكومة تتقاضى من شمر رسماً سنوياً مقداره (٧٠,٠٠٠) قرش وتنفق على معاشات رؤسائهم(١٥٠,٠٠٠)قرش فما هو النفع العائد اذاً للدولة ! ؟ » (٢٤) .

هذا كما لجأ رؤساء شمر في كثير من الاحيان إلى رشوة موظفي الحكومة . فقد عين شلال بن فرحان باشا شيخاً برشوة قدرها (٤٠٠) ليرة دخلت في جيب (المكتوبجي) رمزي بك ، وكان للوالي بالوكالة حمدي باشا سنة ١٨٩٨ نصيبه من هذه الرشوة(٢٥). وقد جرت العادة ان يتناسى هؤلاء خصومتهم مع عنزة (٢٦).ويتفق الطرفان للاغارة على

(٢٠) جريدة صدى بابل ، ١١ تشرين الاول ١٩١٢ ، جريدة النجاح ، ٣٣ ربيع الثاني ١٣٢٩ ، مجلة لغة العرب ، آب ١٩١٢ .

(٢١) رسوم الكودة : عبارة عن الرسوم المدفوعة عن الاغنام وكانت نسبتها آنذاك تبلغ ٩٠٥ قرش عن الرأس الواحد .
أنظر :
Bell, Review, P.54

(٢٢) مجلة لغة العرب ، ج٢،آب ١٩١٢ .

(٢٣) الفياض ، المصدر السابق ، ص٣٩٦ -- ٣٩٧ .

(٢٤) جريدة صدى بابل ، ١١ تشرين الاول ١٩١٢ .

(٢٥) صديق الدملوجي ، امارة بهدينان ، (الموصل ، ١٩٥٢) ص٦٩ .

(٢٦) تعتبر عنزة من اكبر العشائر في العالم العربي . وقد دفعت في القرن الثامن عشر الفرع الشمالي من شمر خارج الصحراء السورية الى الجانب الاخر من نهر الفرات .
وكانت عنزة في خصومة مستمرة مع شمر . انظر :
Admiralty,Naval Staff, Intelligence Department, A Handbook of Vol,I, (London,1918),P.103.Hereafter Cited as A Handbook .

المناطق المجاورة (٢٧) ولم يسلم الحديديون (٢٨) والعدوان (٢٩) والجحيش (٣٠) والجبور (٣١) من دفع الخاوة لشمر (٣٢) .

ولم يقف رؤساء هذه القبيلة عند هذا الحد، بل امتدت ايديهم إلى فلاحيهم المستقرين ايضاً ، ففرضوا عليهم (الخوة) بحجة حمايتهم ضد القبائل الاخرى ، وقد تراوحت هذه الضرائب بين (٥٠ — ٨٧٪) من الحاصل (٣٣) .

لقد ساهمت مسألة (الخوة) هذه في عملية تحول رؤساء العشائر إلى ملاكين كبار. فقد اخذ الشيخ عجيل الياور يزرع منطقة نجمة بالقرب من الشورة بالاشتراك مع الحاج (محمد النجفي) وهو احد اثرياء الموصل (٣٤). كما زرع منطقة وادي الكصب بالقرب من الشورة اما في المناطق الاخرى ، فقد ادى تطبيق سياسة الطابو إلى ان يحصل اشراف المدن والاغوات الاكراد وبعض شيوخ العشائر على معظم الاراضي، وقد استفاد هؤلاء من تطبيق قانون الاراضي وذلك بتمكنهم من الحصول على سندات لاراض واسعة فوق رؤوس الفلاحين الشاغلين لها، باسم الحق المكتسب . وكان اصحاب رؤوس الاموال في المدن وبعض المتنفذين اسرع من غيرهم إلى الافادة بالشراء وبالاستيلاء على الارض نتيجة الديون المتراكمة على الفلاحين . هذا إلى ان فساد الادارة ساعد على التلاعب في اعطاء السندات للمتنفذين على حساب الفلاحين (٣٥) .

---

(٢٧) جريدة النجاح ٢٣ ربيع الثاني١٣٢٩ ٢٢ نيسان ١٩١١) .

(٢٨) الحديديون : ويقدر عددهم آنذاك بـ (١٥٠٠) خيمة . وهم من العشائر العربية ونصف المستقرة . ويقضي قسم منهم فصل الصيف بين الزاب ودجلة على الجانب الايسر من دجلة وفي الشتاء يسكنون في انحاء الحضر . ويتجول القسم الآخر في انحاء وادي الثرثار شتاء وبين الموصل والزاب صيفا . ويشتهر الحديديون بكونهم رعاة اغنام تجار الموصل . وقد نزح قسم منهم تحت ضغط شمر الى سوريا . للتفاصيل : انظر A Hand book, Vol,I,P.104.

(٢٩) العدوان : عشيرة عربية تقع مواطنها قرب ويران شهر بجوار نصيبين .

(٣٠) الجحيش : وتمتد مواطنهم على طول قاعدة جبل سنجار الجنوبية نحو تلعفر .

(٣١) الجبور : وهم عشائر كثيرة يسكنون اواسط دجلة بين الموصل وسامراء وهناك ايضاً جبور جوار نهر الخابور ورأس العين.انظر : A Handbook, Vol,I, P.194,

(٣٢) A Handbook, Vol,I,P, 104

(٣٣) كوتولوف ، المصدر السابق ، ص ٣٥

(٣٤) Bell, Review,P.41.

(٣٥) عبد العزيز الدوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، (بيروت ، ١٩٦٩) ص ١٣٠

وتعلل دورين وارنر سكوت الحكومة العثمانية عن تسجيل الاراضي والقرى الكردية بصورة خاصة باسماء الاغوات والمختارين خلافاً لما نص عليه قانون الاراضي من عدم جواز تسجيل القرى باسم شخص واحد ، إلى رغبة الحكومة في الابقاء على استتباب الأمن في تلك المناطق (٣٦) ويضيف احد الباحثين إلى ذلك قوله : ان تفويض الاراضي إلى الاغوات واشراف المدن يرجع إلى غموض السندات في تحديد مساحة الارض من جهة ونظام جباية الضرائب بالمزايدة من جهة اخرى ، إلى جانب عدم وجود جهاز اداري كفء يستطيع تثبيت الحقوق التصرفية في الاراضي ، كل ذلك ادى إلى الحاق قطع إضافية من الاراضي باراضي الاثرياء ووجهاء المدن والاغوات والشيوخ (٣٧) وتحول الفلاحون إلى مجرد مؤجرين ، وتم هذا في الوقت الذي كانت فيه الروابط العشائرية تأخذ بالانحلال ، وحيث اخذت الروح التجارية تنتشر في المجتمع العشائري المتصف بالاكتفاء الذاتي (٣٨).

اما الاراضي التي ظلت اميرية صرفة ، فقد اجرت بالمزايدة إلى من يدفع بدلا اكثر من غيره ، وبهذه الطريقة انتزعت من ايدي فلاحيها الفعليين ، وانتقل التصرف بها إلى ايدي الاغوات ووجهاء المدن . فقد رست ، على سبيل المثال ، معظم الاراضي التي كانت لعشيرة (دەلو) شرقي كفري وغربيها على رؤساء عشائر الجاف وبازيان والسادة (٣٩) .

لقد اصبح الفلاحون ، من جراء ذلك ، بين نارين ، نار الحكومة ونار الملاكين . حيث كانت بدلات التزام وحصة المستأجرين الجدد تجبى بصعوبة كبيرة ، بسبب المقاومة التي يبديها الفلاحون . لهذا اصبحت الاغارة على الفلاحين بقوات (الجندرمة) لتحصيل الضرائب الحكومية او حصة المستأجرين بالقوة امراً مألوفاً . فقد كانت قوة رئيس عشيرة الجاف الخاصة من الفرسان والمسماة (پشت مالة) (٤٠) على سبيل المثال ، مستعدة للاغارة على

---

(٣٦) دورين وارنر ، الارض والفقر في الشرق الاوسط ، ترجمة حسن احمد السلمان ، (القاهرة ، ١٩٥٠) ، ص ١٧٧ .

(٣٧) مكرم الطالباني ، ابراهيم خان ثائر في كردستان (بغداد ، ١٩٧١) ، ص ٣٠

(٣٨) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، جـ١ ، (بيروت ، ١٩٦٥) ، ص ١٨٩ — ١٩٠

(٣٩) الطالباني ، المصدر السابق ، ص ٣٠ — ٣١ .

(٤٠) كلمة كردية تعنى : حراس الامير .

اية مجموعة من العشيرة تعصي اوامره في دفع الضرائب. زيادة على ذلك ، كان للامير ضرائبه الخاصة به امثال ضريبة (دوخة) (٤١)،و (سووزانة) (٤٢)،و (الديوان)(٤٣) وتزداد هذه الضرائب لتصبح مرهقة للفلاحين في بعض القرى (٤٤). إلى جانب ذلك مارست بعض الاتحادات القبلية الكردية (كاتحاد الهماوند) دورها في الحصول على الاراضي ، فقد كوفيء زعماء الهماوند بعد مساهمتهم في حرب الدولة العثمانية مع روسيا (١٨٧٧ – ١٨٧٨) بتوسيع اراضيهم في منطقة بازيان (٤٥) .

اما في مناطق انتشار اليزيدية في سنجار والشيخان فقد اكتسب (المير) وهو رئيس اليزيديين الديني والدنيوي مكانة كبيرة (٤٦)،اصبح بواسطتها يستولي على نسبة معينة من المحصول والماشية من كل فلاح ، كما كان يلزم أتباعه بجمع مبالغ كبيرة لحساب مزار الشيخ عدي (عادي) (٤٧) بن مسافر الاموي (٤٨). هـذا بالاضافـة إلى ان العديد من

---

(٤١) هي اخذ نسبة معينة من الاغنام مع خرافها ايام الربيع ، ومن مجموعها يتشكل قطيع يستفيد الاغا او الامير من حليبه ، وتكون الخراف له ، ويعيد الاغنام الى اصحابها في الخريف ، وتتجدد هذه العملية في كل ربيع .

(٤٢) هي الضريبة على الزواج ، وتؤخذ من العريس والعروس .

(٤٣) هي الضريبة التي تؤخذ لادارة الديوان.وهناك ضريبة تسمى (ميرانه)يفرضها الاغا للصرف على الديوان ، كمصاريف ودعوات الامير او الاغا . وكان الشيخ او الاغا الكردي يمارس سياسة اقراء ابوية ، فكل من يقصد بيت الشيخ يحصل على طعام وبهذه الطريقة اصبح جميع الافراد من ذوي الشأن بين السكان اتباعاً للشيوخ .

G.J. Edmonds, Kurd, Turk and Arabs (London, 1957), P.13

(٤٤) انظر :

E.B.Soane, To Mesopotamia and Kurdistan in Disyuise,(London 1926).P.187

(٤٥) باسيل نيكيتين ، الاكراد ، طبعة دار الروائع (بيروت ١٩٦٧)،ص ١٤٣

(٤٦) E.S. Stevens, By Tigris and Eughrates, (London, 1923).

(٤٧) ويقع المزار في وادي لاش في الشمال الشرقي من مدينة الموصل .

(٤٨) كانت واردات الشيخ عادي كثيرة ، تأتي من سنجار والشيخان وحلب وروسيا ومناطق أخرى وتؤول هذه الواردات الى يد ميران (امير الامراء) اليزيدية . وكثيراً ما كانت تحصل خصومات بين الاسرتين المتنافستين وهما اسرة علي بك واسرة اسماعيل بك حول هذه الواردات . اضافة الى ذلك ، ان علي بك ، مثلا ، كان يأخذ من اليزيدية سنوياً نحو (٤٠٠٠) ليرة ذهبية بدلا عسكرية ولا يسلم منها الى الحكومة الا مبلغاً ضئيلا، فعلى سبيل المثال وجد بعد مراجعة السجلات الرسمية أثر شكوى تقدم بها منافسة اسماعيل بك سنة ١٩١٠ بانه لم يسلم منها خلال ثماني سنوات سوى ٢٠,٠٠٠ ليرة فقط . انظر اسماعيل بك جول،اليزيدية قديماً وحديثاً، نشره قسطنطين زريق ، (بيروت ١٩٣٤) ، ص ٣٢ ، ص ٦٩ .

قرى اليزيدية في الشيخان دخلت في أيدي الملاكين الموصليين ، فقد أصبح أحدهم يملك بين (٣ — ٥٠) قرية . في الوقت الذي عجز أحد من هؤلاء أن يتملك شبراً واحداً من قرى سنجار . ويعلل أحد المطلعين ذلك ، بان الملاكين الموصليين لم يتعدوا مناطق الجبال حيث القوة والعصبية . ولكن سرعان ما أمتدت أيدي هؤلاء إلى قرى سنجار بعد أن مال اليزيدية إلى الطاعة ، وأخذت تنال منهم بواسطة المحاكم (٤٩) .

كما نجحت أسرة شيوخ البرزنجة (٥٠) في الاستحواذ على معظم القرى والبساتين المحيطة بالسليمانية ، مستفيدة من مكانتها الدينية وصلة رؤسائها بالحكومة العثمانية (٥١) وبلغت القرى التي دخلت في حوزتهم حوالي (٦٠) قرية ، ببدل زهيد لا يساوي — كما يقول أحد المطلعين — عشر معشار أثمانها الحقيقية (٥٢) .كما بدأ الشيوخ بنظام ضرائب محصلة دفع ٣٠٠٪ على أحمال الفاكهة التي تدخل المدينة باعتبار ذلك رسم دخول خاص (٥٣) .

أما في تلعفر ، فقد استولى اغواتها على معظم الاراضي (٥٤) . كما دخلت بعض قرى زاخو وعقرة والزيبار في أيدي الملاكين ، وقد كشفت التقارير البريطانية فيما بعد ، عن أسماء الشخصيات الكردية ، وجميعهم من الاغوات والمختارين والشيوخ وغيرهم من أصحاب النفوذ ، التي تمتلك أكثر قرى هذه المناطق (٥٥) . وقد تحولت ملكيتها اليهم بحيل عديدة يتعلق معظمها بطريقة تسجيل الاراضي ، أو اغراق الفلاحين بالديون

---

(٤٩) الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

(٥٠) نسبة الى قرية البرزنجة وتقع شرقي مدينة السليمانية وتبعد عنها حوالي ٦٠ كم وكان الشيخ سعيد البرزنجي يترأس اسرة الشيوخ هذه . وهي من الاسر الدينية التي كانت تتمتع بنفوذ كبير بين الاكراد وترجع اهميتها الى مكانة مؤسسها (كاك أحمد الشيخ) ابن الشيخ معروف النودهي مرشد الطريقة القادرية . وكان الشيخ سعيد من المقربين للسلطان عبد الحميد الثاني وقد زار الاستانة سنة ١٩٠٤ .

(٥١) Soan, op. cit,P.187.

(٥٢) محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، ج٣ ، (بغداد ، ١٩٢٥) ص١١٩

(٥٣) Soan, op. cit. P. 187.

(٥٤) Bell, Review, P. 54.

(٥٥) المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات وزارة الداخلية، ملفة شؤون عامة دهوك رقم 2/20/B تسلسل ١٧٧ Reports on who's who in Zakho Districts

وقد اوردت التقارير البريطانية اسماء هؤلاء الملاكين منهم على سبيل المثال حازم بك بن حاجي يوسف باشا وحاجي بدريه وعبد الرحمن بن حاجي صالح وسيد اسماعيل بن سيد احمد ورشيد اغا بن حاجي اغا وحاجي أحمد بن حاجي عبد الحليم .

وهناك طرق أخرى تحولت بها هذه الارض من أصحابها إلى أيدي هؤلاء الملاكين منها ؛ أخذ بعض الفلاحين يلجأ إلى وجيه من الوجهاء بعد أن يعجز عن دفع الضرائب ، فيطلب حمايته ، بعد أن يفرغ عليه أرضه بدل هذه الحماية . وقد يتواطئ بعض الملاكين مع رجال (الجندرمة) للحصول على أراضي الفلاحين ، فيلقى القبض عليهم بتهمة قتل أو سرقة أو اخلال بالامن ، ويودعون السجون ، فتصدر المحكمة الحكم عليهم ثم يأتي في أليوم التالي (محرر المقاولات) أي كاتب العدل ويوقعون على يده صلك العبودية ويطلق سراحهم . وقد شهدت الموصل في الفترة التي نحن بصددها ، أمثال هؤلاء المتواطئين من رجال الجندرمة ، لعل (ابن هبوكة) ، و (كل أمين) ، و (خورشيد جاويش) أشهرهم على الاطلاق . وهناك أساليب ملتوية أخرى للاستحواذ على الاراضي ؛ وهي أن بعض الوجهاء يلجأ إلى أن يوسع أرضه على حساب القرى المجاورة ، فتخرب تلك القرى وتصبح ملكاً له « أو أن يملك الوجيه القري جزءاً صغيراً من قرية ثم يعمل على وضعها في (الشيوع) ويطرد أصحابها عنها » (٥٦) .

لقد أدى ذلك كله ، إلى ظهور طبقة من الملاكين لا تمت بصلة إلى الزراعة ، وهؤلاء هم « الملاكون الغائبون » فقد امتدت يد الملاكين الموصليين إلى قرى سنجار ، على سبيل المثال ، ومن هؤلاء الملاكين من لم يروا أراضيهم بأعينهم مطلقاً (٥٧) . وقد يكون من المناسب أن نشير إلى الاستنتاج الذي توصل اليه الدكتور صالح حيدر بالنسبة لاوضاع ملكية الاراضي في ولاية الموصل عندما قال : « بان انعدام التحريات بالنسبة إلى الحقوق المكتسبة سمح لاشراف المدن والاغوات الاقطاعيين (الشيوخ الاكراد) بالحصول على سندات قانونية لملكية الأرض من فوق رؤوس الفلاحين الشاغلين الارض ، وبالنتيجة فان غموض الحدود والمساحات المذكورة في السندات ونظام جباية الضرائب بالمزايدة كانت وسائل لانتفاع الاغوات وأشراف المدن بواسطتها والحاق قطع اضافية من الأراضي بأراضيهم واختزال عدد متزايد من الفلاحين وجعلهم مؤجرين » . ويضيف إلى ذلك قوله « إن نظام الطابو الذي ادخل بالدرجة الأولى لغرض حماية الفلاحين بدأ يستخدم كوسيلة

---

(٥٦) الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ — ١٢٩ . وكذلك

W.A Wigram, and T. A. Wigram The Cardle of Mankind,(London,— 1914) .P .72.

حيث يذكر المؤلفان اساليب اخرى من اجل الاستحواذ على الاراضي .

(٥٧) الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨

لاضطهادهم » . وقد جرى كل ذلك مع انتشار الروح التجارية الجديدة ، وتقلص الوسائل التقليدية لحماية الفلاحين كالروابط العشائرية ، وندرة العمل وفيض الارض وغير ذلك (٥٨) .

وفوق ذلك ، هناك الاراضي السنية ، وهي التي تعود للسلطان عبد الحميد الثاني . وكان لها ادارة خاصة تسمى « الادارة السنية » .وقد جعلت (زمار) مثلا شعبة من الاملاك السنية ، تدار من قبل مدير مرتبط بادارة الاملاك السنية في الموصل مباشرة (٥٩) .وقد شملت الاراضي السنية مساحات واسعة قرب مدينة الموصل،والسهول الواقعة بين الزاب الاعلى والزاب الاسفل ، ومناطق ديلين ومالوان وباقره جو في السليمانية ، وأراضي واسعة في قضاء مخمور في أربيل (٦٠) . كما انتشرت الاراضي السنية لتشمل أخصب المناطق الزراعية في الولاية . ويذكر أحد الباحثين أن أراضي السلطان عبد الحميد كانت واسعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بحيث تؤلف حوالي $\frac{1}{3}$ أراضي العراق الخصبة (٦١) . فقد كانت كفري نصف سنية ، بينما كانت معظم أراضي طوزخرماتو سنية ، أما قرةتبة فكلها أراضي سنية (٦٢)

لقد كانت حالة الفلاحين في الأراضي السنية أحسن من حال سائر الفلاحين في العراق إذ كان مستأجروها يحصلون على نصف الحاصل ، ويضمنون في حالة قلة المحصول أن يحصلوا على بعض التعويضات والمساعدات كالسلف والبذور ، . كما كان فلاحو هذه

---

(٥٨) Salih Haider, Land Problems of Iraq, A doctoral dissertation, The London School of Economic, Cambridge, 1942, P.553.

كما ورد في محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ،ص ١٩٠

(٥٩) دائرة اوراق متصرفية لواء الموصل ، ملفة رقم ٧/ ٤/٣/٢ ، تقرير رسمي منظم من قبل مصطفى العمري ،قائمقام قضاء تلعفر بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٢٧.ص ١.

(٦٠) عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ ، رسالة ماجستير قدمت لجامعة بغداد ، آيار ١٩٧٥ ، غير منشورة ، ص ٤٣ .

يجدر الاشارة هنا الى ان الطبقة العاملة كانت في هذه المرحلة في دور التكوين، كما انها لم تكن منظمة . لذلك لم يكن لها اي دور في حياة المجتمع آنذاك .

(٦١) الفياض ، المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .

(٦٢) Reports of Administration for 1918 of Divisions and Districts of the Occupied Territories in Mesopotamia , Vol , I . P . 417 .

الأراضي معفوين من الخدمة العسكرية . وقد بقيت هذه الأراضي ، من الناحية العملية، تحت التصرف الفعلي للزراع ، وكانوا يدفعون حصتي الطابو والحكومة معاً إلى الإدارة السنية بنسبة ٢٠ ٪ من الحاصل لكل من الحصتين (٦٣) . ويرى الدكتور صالح حيدر أن أهم التطورات الاقتصادية والعمرانية التي شهدها العراق في أواخر القرن التاسع عشر كانت بفعل وتأثير دائرة السنية وجهودها المباشرة وغير المباشرة (٦٤) .

كانت واردات الأراضي السنية ، تزيد على عشرات الألوف من الليرات العثمانية: ولعلها بلغت مئات الألوف ، ولم يدخل في خزينة الولايات منها شيء (٦٥) . وبعد قيام ثورة الاتحاديين في ٢٣ تموز ١٩٠٨ تنازل السلطان عبدالحميد عن الأراضي المذكورة. فدورت بأسم الخزانة العامة ، وصارت تعرف بالأراضي المدورة . وبعد تدوير هذه الأراضي ، فقدت تلك الامتيازات وامتدت اليها يد الخراب والاهمال ، وعندها أخذت أحوال فلاحيها بالتدهور (٦٦) .

أما القرى الموقوفة على التكايا وأصحاب المراقد ، فقد كان ضررها أشد من الملكية نفسها ، إذ يجوز أن تتحول الملكية أو تزول ويطلق الفلاحون من الأسر ، ولكن الأراضي الوقفية يبقى أهلها في حالة العبودية مدى الدهر (٦٧) . ومما يلفت النظر أن يحتفظ المسيحيون في القرى المحيطة بمدينة الموصل باراضيهم ، وسط هذا كله ، فقد تمكنوا من ابعادها

---

(٦٣) الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٤٣ — ٤٤ .

(٦٤) يمكن تفسير عملية تفويض الاراضي بانها محاولة قصدت منها الدولة العثمانية التهرب من قسم من التزاماتها تجاه عمران الارض ورفع مستوى الانسان . فباعت حقوق الطابو الى المتفوضين واشترطت عليهم عمرانها الدائم . ومما يدعم هذه النظرية هو ان مشاريع العمران الرئيسة في العراق في العهد العثماني قد انجزت في هذه الفترة القصيرة التي لاتتجاوز الاربعين عاماً . فبذلت جهوداً لكري الانهار والقنوات وانجز بناء سدة الهندية سنة ١٨٨٩ وظهرت مدن جديدة واستقدم ويلكوكس ليقوم بمسح عام للري في العراق والجدير بالذكر ان هذه الجهود المبذولة وغيرها انجزت بسعي او نفوذ دائرة السنية كما موات خزانة السلطان الخاصة وبقية الملاكين القسم الاعظم منها . مما ادى الى التحولات في أسس الاقتصاد العراقي وربطه بأسس الاقتصاد الرأسمالي .كما ورد في الجواهري، المصدر السابق ، ص ٤٤ — ٤٥ .

Haider, P . 425

(٦٥) الفياض ، الثورة العراقية ، ص٢٠٦ .

(٦٦) الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

(٦٧) الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٨ .

عن ايدي الملاكين الموصليين (٦٨) وربما يرجع ذلك إلى مجهودات بطاركتهم واساقفتهم الذين كانوا يتولون حمايتهم زيادة على ذلك استفادتهم من حماية فرنسا وغيرها من الدول الاوربية ، خاصة اولئك الذين يعتنقون المذهب الكاثوليكي .

ان الملاكين الجدد شددوا — اكثر من سابقيهم — على الفلاحين من اجل زيادة الانتاج الزراعي ، على الرغم من عدم تقدم وسائل الانتاج التي ظلت بدائية بسيطة حتى أواخر العهد العثماني ، فكان المحراث الخشبي والفأس بمثابة اكثر الادوات الزراعية انتشاراً في العراق كله. ولم يستعمل المحراث الحديدي المثبت على سكة خشبية الا بنطاق ضيق ، واستخدمت الحيوانات على نطاق كبير في الاعمال الزراعية اما الآلات المستخدمة في الارواء فكانت بدائية كذلك (٦٩) وتحت تأثير ضغط الملاكين اتجه الاقتصاد على العموم من اقتصاد طبيعي قائم على الانتاج لغرض سد الحاجة المحلية إلى اقتصاد التسويق (Market Economy) القائم على الربح ، وإلى الانتاج الزراعي لغرض السوق (٧٠) فكانت الزراعة قبل ذلك مبنية على تلبية احتياجات الاسرة كوحدة انتاجية ، وفي نفس الوقت ، كانت العائلة الفلاحية ، بصورة عامة ، تعتمد على نفسها في انتاج ما تحتاجه من ادوات زراعية كالمحراث والمسحاة والمذراة ، كما كانت تعمل على تهيئة احتياجات الاسرة الفلاحية الاخرى عن طريق العمل اليدوي (٧١) .

تعتبر ولاية الموصل ، اسرع من باقي مناطق العراق الاخرى ، في تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . فقد كثر مثلا ، الاقبال على زيادة المساحات المزروعة في جنوبي سنجار ، والاقسام الغربية من كردستان (٧٢) ولعل ذلك يرجع إلى اهمية موقع الموصل ، وكونها سوقاً للمنتجات الزراعية والحيوانية ، فهي ملتقى طرق ، وتضم مدناً تجارية مهمة (٧٣) وكذلك لظروفها المتميزة في وفرة امطارها ، وقرب الاراضي

---

(٦٨) Bell, Review . P . 54

(٦٩) جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي ، رسالة ماجستير قدمت لجامعة بغداد في آيار ١٩٧٥ ، غير منشورة .

(٧٠) الدوري ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٧١) Hashim Jawad, The Social Structure of Iraq, (Jerusalem, 1954), P.26

(٧٢) كوتلوف ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٧٣) عصبة الامم ، مسألة الحدود بين تركية والعراق (بغداد ١٩٢٤) ، ص ٨٥

الزراعية من الادارة المركزية التي اعطتها درجة كافية من الامان والاستقرار وجعلت الزراعة والسكنى فيها ممكنة (٧٤) .

وقد كان لعدم شمول الولاية بالارادتين السنيتين (٧٥) اللتين منعتا انتقال الاراضي بالطابو في ولايتي بغداد والبصرة ، دور كبير في تحول الفلاحين من مالكين للارض إلى مستأجرين لها (٧٦) .

اما عن اوضاع الفلاحين في ولاية الموصل فليس هناك على العموم مايدل على انها حسنة في ظل العلاقات القبلية او الاقطاعية ، واسوأ منها في ظل علاقات الانتاج الجديدة (علاقات الانتاج التي اوجدها نظام الطابو) مارس الاغوات والملاكون سلطة شديدة على الفلاحين (٧٧) بل ان قسوة وشدة الملاكين في السليمانية دفعت الفلاحين إلى حرق اشجارهم وتخريب قنوات الري والهرب بارواحهم نحو ايران للاشتغال في زراعة التبغ ، وبذلك ساهم الشيوخ والاغوات في تدهور الاوضاع الاقتصادية في المنطقة (٧٨) .

ساعدت التطورات الجديدة تلك على احداث تغيير في علاقات الانتاج وايجاد روابط قوية بالسوق الخارجية ، واسهمت في ذلك عوامل اخرى داخلية وخارجية (٧٩) فبعد افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ برزت ظاهرة نشوء واتساع تجارة التصدير إلى اوربا (٨٠) ففي الوقت الذي

---

(٧٤) الجواهري ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٧٥) وصدرت الاولى سنة ١٨٨٠م والثانية سنة ١٨٩٠ م . وقد منعت الارادة الاولى منح اراضي اخرى بالطابو سواء بدفع بدل المثل او بوساطة المزايدة ، كما ابطلت الثانية حق القرار وهو الحق الذي يقضي بتسجيل الارض بالطابو باسم مستثمرها الفعلي مجاناً اذا كان قد تصرف بها لمدة عشر سنوات متتالية قبل اصدار القانون . للتفاصيل انظر : الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٤٠ — ٤١ .

(٧٦) Haider, op. cit, P. 495, 497

كما ورد في الجواهري ، المصدر السابق ، ص ١٢٧

(٧٧) الجواهري ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

(٧٨) Soan, op. cit. P. 187

(٧٩) تتمثل العوامل الخارجية في دخول طرق المواصلات الحديثة الرخيصة وفي السياسة التجارية العثمانية وخاصة تخفيض التعرفة الكمركية على الصادرات في سنة ١٨٦١ . اما العوامل الداخلية فتتمثل في اخضاع شيوخ العشائر والاغوات للسلطة المركزية فتوحيد الولايات العراقية حول بغداد منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر وتطبيق قانون الولايات واصلاحات مدحت باشا الاقتصادية والادارية . انظر محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص٨٨ — ٨٩

(٨٠) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ١٣١

أصبح فيه مستوى صادرات الموصل عبر الطريق البري شمالاً إلى تركيا وغرباً إلى سوريا وشرقاً إلى ايران في تدهور مستمر في الفترة مابين ١٨٧٤ — ١٨٧٥ حيث لم تكن صادرات الموصل تزيد على ٣٩ الف جنيه استرليني (٨١) ، بلغت في الفترة ١٨٨٤—١٨٨٥ (٢٥١,٥٣٩)جنيه استرليني صدر منها ماقيمته ١٧٢٦٠٢ جنيه استرليني إلى بريطانيا العظمى وأوربا .ومنها ما قيمته ٧٥٨٦٤ جنيه استرليني إلى بريطانيا وحدها (٨٢) في حين بلغت قيمة الصادرات الى بريطانيا سنة ١٩١٠ (١٧٦٥٠٠) جنيه استرليني ، أي بنسبة تغير (٢٠٠٪)عن سنة الاساس ١٨٨٤ — ١٨٨٥ .

هذا وتشمل صادرات الموصل اعتيادياً ، الحبوب كالحنطة والشعير والعدس ، وموادالدباغة والمصارين ، والجلود ، والحيوانات الحية وغير ذلك (٨٣) .

لم تقف تجارة التصدير عند هذا الحد ،إذ مالبثت في الزيادة ، ويممت صادرات الموصل وجهها شطر الاسواق الاوربية ، إلى درجة أصبحت معه هذه الاسواق تشتري ،قبل الحرب العالمية الاولى، أكثر من ثلثي صادرات هذه الولاية.فقدأظهرت تقارير القنصلية البريطانية في ولاية الموصل بين ١٩٠٩ و١٩١٢ أن هناك زيادة في صادرات ولاية الموصل إلى بريطانيا .ففي الوقت الذي بلغت قيمة الصادرات الموصلية سنة١٩٠٩ إلى بريطانيا ١٦٤,٣٠٠جنيه استرليني أصبحت قيمتها سنة ١٩١٠ حوالي ١٧٦,٥٠٠ جنيه استرليني . أما في سنة ١٩١١ فقدبلغت ١٦٣,٥٠٠ جنيه استرليني وبعبارة أخرى أن المعدل السنوي لقيمة صادرات الموصل هو ٤٧٣٠٠٠ جنيه استرليني خلال الفترة ١٩٠٩ — ١٩١٢ صدر منها ماقيمته ١٩٥,٠٠٠جنيه استرليني إلى بريطانيا والهند وحدهما (٨٤) وبلغت نسبتها السنوية للسنة ١٩٠٩ (٢٨٪)وللسنة

---

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٣١

(٨٢)

Great Britain, Foriegn Office British Partimentary Papers, Report on the Trade of the Wilayet of Mosul, Vol, LxxLx, 1884-1885, P.14 77;B Hereafter Cited, Report on the Trade of the Wilayet of Mosul.

(٨٣) عصبة الامم، مسألة الحدود، ص ٨٥ .

(٨٤) المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي، ملفة قضية الموصل رقم ٦، ٤، ٦١ المذكرة البريطانية المقدمة الى عصبة الامم رقم ٦٥، ٧، ١٠٨٤ بتاريخ ٣ كانون الاول ١٩٢٤!

١٩١٠ (٢٩ ٪) وفي سنة ١٩١١ (٥٠ ٪) وفي سنة١٩١٢ (٣٨ ٪)من مجموع الصادرات(٨٥) وادناه الاحصائية التي أرسلها القنصل البريطاني في الموصل يبين فيها خلاصة (٨٦) الصادرات الموصلية للسنوات ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، ١٩١١ .

سنة ١٩٠٩	سنة ١٩١٠	سنة ١٩١١	التفاصيل
١٦٤٣٠٠	١٧٦٥٠٠	١٦٣٥٠٠	مجموع الصادرات إلى بريطانيا
٣٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	مجموع الصادرات إلى الهند
٥٠٠٤٠	٤٩٩٨٠	٤٣٤٨٠	إلى أقطار أجنبية أخرى
٣٢٢٥٠٠	٣٥٢٩٥٠	١١١٣٥٠	إلى أجزاء مختلفة من تركيا
٥٧١٨٤٠	٦٠٩٤٣٠	٣٤٣٣٣٠	المجموع

لقد حاولت الأسواق الألمانية والاميركية ،بعد أن رصدت اتجاهات الصادرات الموصلية نحو الاسواق الانكليزية ، السيطرة على صادرات الموصل من المصارين وعرق السوس فانشأ الاميركان شركة لأستخراج وكبس عرق السوس وتصديره في الموصل سنة ١٩١١ إلا أنها لم تنجح ، ولم تستوعب الاسواق الاميركية إلا نسبة قليلة من صادرات الموصل لا تكاد تذكر (٨٧) .

تدفقت رؤوس الاموال الاجنبية على العراق عامة ، والموصل خاصة نتيجة لنمو تجارة التصدير . واتجه التجار الاوربيون إلى أن يجعلوا من العراق كله منتجاً للخامات وسوقاً لمصنوعاتهم محاولين ربط اقتصاده باقتصاد السوق العالمية (٨٨) . وقد ساهمت البنوك في تسهيل عملية التعامل المصرفي ، فكان في الموصل فرع للبنك الامبراطوري العثماني الذي أسس سنة ١٨٦٣ وهو مؤلف من رؤوس أموال انكليزية وفرنسية وهناك

(٨٥) انظر : A Handbook of Mesopotamia,Vol,I,p.201 .

(٨٦) Reports on the Trade of the Wilayet of Mosul,, 1912–1913,

(٨٧) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص١٣١ .

(٨٨) كوتلوف ، المصدر السابق، ص٧٨

أيضاً للبنك الشرقي المسمى (ايسترن بنك Eastern Bank) ورأسماله مؤلف من أسهم انكليزية فقط ، أما ادارته المركزية فهي في لندن وله فرع في الموصل (٨٩) .

هذا وكان لتجار الموصل فعاليات مهمة في مجال الاستيراد . وكان لنمو تجارة التصدير أثر كبير في نشوء فئات برجوازية تجارية. بدأت تأخذ دورها في تنمية تجـارة الاستيراد وتشير تقارير القنصلية البريطانية للسنوات ١٩٠٩ – ١٩١١ أن هناك تزايداً في استيراد البضائع الاوربية وخاصة البريطانية منها . إذ بلغت قيمة مستوردات ولاية الموصل لهذه السنوات حوالي ١٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني منها ماقيمته ١٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني جاءت من بريطانيا والهند والدول الاوربية ، والبقية أتت من بغداد وحلب وديار بكر .

وأدناه تفاصيل ذلك (٩٠) :

سنة ١٩٠٩	سنة ١٩١٠	سنة ١٩١١	التفاصيـــل
٤٢١٤٠	٣٧٨٥٠	٤٣٠١٥	مجموع الواردات من المملكة المتحدة
٣٢٩٠٠	٣٥٨٠٠	٣٨٨٥٠	مجموع الواردات من الهند
٤٥٧٢٠	٤٣٨٩٠	٥٣٨٢٥	من أقطار أجنبية أخرى
٢٦٥٥٠	٢٤٤٠٠	٢٩٢٥٠	من أجزاء مختلفة من تركيا
١٤٧٣١٠	١٤١٩٤٠	١٦٤٩٤٠	المجمـــوع

وقد بلغت النسبة المئوية لاستيرادات ولاية الموصل من بريطانيا سنة ١٩٠٩ (٢٩٪) وفي سنة ١٩١٠ (٢٦٪) وفي سنة ١٩١١ (٢٧٪) وفي سنة ١٩١٢ (٢٨٪) من مجموع للواردات (٩١) .وأهم البضائع المستوردة :الأقمشة القطنية والاجواخ والسكر والآنية النحاسية والزجاجية وتأتي هذه من أوربا. أما الوارد اليها من الهند عن طريق بغداد فهو الشاي والأقمشة وأنواع الحلويات. ومن بلاد فارس البسط بانواعها والأقمشة الحريرية والطنافس(٩٢).

(٨٩) مجيد خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق ،(الموصل، ١٩٣٣)، ص٦٩.

(٩٠) انظر : Reports on the Trade of the Wilayet of Mosul,1912-1913,p.7.

(٩١) انظر : A Handbook of Mesopotamia,Vol,1,P.201.

(٩٢) سليمان صايغ. تاريخ الموصل، ج١ (القاهرة، ١٩٢٣)، ص٣٣٧.

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى أن الهبوط في قيمة المستوردات إلى الموصل من حوالي ٥٦٣١٣٩ جنيهاً استرلينياً في ١٨٨٤ – ١٨٨٥ إلى ١٤٧٣١٠ جنيهات استرلينية في سنة ١٩٠٩ و ١٤١٩٤٠ في سنة ١٩١٠ والى ١٦٤٩٤٠ في سنة ١٩١١ كان يعزى إلى الهبوط في التجارة المباشرة بين الموصل واوربا .

فقد صار من الاوفق لتجار الموصل الحصول على مستلزماتهم من بغداد وحلب والاستانة ، وقد انتفع أكثر التجار من مراكز التوزيع التجارية هذه بفوائد المستوردات على نطاق واسع . وفي الحقيقة ، فان تجار الموصل الذين كانوا يستوردون مباشرة من اوربا في سنة ١٨٩٧ تكبدوا خسارة تقدر بـ (٣٪) من رؤوس أموالهم ، وبالمقارنة مع اولئك الذين كانوا يستوردون مستلزماتهم من بغداد والاستانة . بينما كان التجار من الصنف الاول يتحملون مصروفات اضافية في الشحن والنقل والتأمين ، كان كبار التجار من الصنف الثاني يحققون وفراً في هذه التكاليف (٩٣) .

لقد أصبحت الموصل – شأنها في ذلك شأن معظم الولايات العثمانية – سوقاً لترويج البضائع الاوربية . وتحولت مدن الولاية الرئيسة : الموصل ، كركوك ، السليمانية إلى مراكز للمعاملات التجارية بصورة خاصة . فاتسعت عمليات تبادل المنتجات الزراعية بين المناطق المختلفة من الولاية . وقد تمثلت مراكز التجارة في السليمانية وكركوك والتون كوبري ، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والحيوانات الحية . واتسعت صادرات المنطقة لتشمل التبغ والصوف والصمغ ومن السمّاء والكثيراء والاغنام والماشية (٩٤) واخذت هذه المواد طريقها بكميات كبيرة الى بغداد ثم إلى اوربا . ويعتبر التبغ المادة الرئيسية في التصدير ، وقد بلغت قيمة صادرات السليمانية منه – على سبيل المثال – سنة ١٩١٣ (٢٠) الف ليرة عثمانية (٩٥). كما اخذت القبائل الرحل ، تعرض في اسواق الموصل اعداداً كبيرة من الاغنام والمواشي ، وقد قدر ماارسلته الموصل من

---

(٩٣) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

(٩٤) Report on the Sulaimania District of Kurdistan by M.E.B. Soan, (Culcutta, 1918), PP. 96—97.

(٩٥) ابراهيم حلمي العمر « السليمانية » مجلة لغة العرب ، ج٤ ، السنة ٣ ، تشرين الاول ١٩١٣ ، بغداد ١٩١٣ ، ص ١٩١ .

الاغنام إلى سوريا سنة ١٩٠٨ حوالي (١٠٠,٠٠٠) رأس من الغنم خمنت قيمتها ، بـ(٨٠,٠٠٠) جنيه استرليني (٩٦) .

وبلغت قيمة صادرات الموصل من الجلود في سنة ١٩٠٩ (٤٠٠٠) جنيه استرليني وفي سنة ١٩١٠ (٥٠٠٠) جنيه استرليني . وبلغت قيمة صادرات الموصل من الماشية سنة ١٩٠٩ (٢٥٠٠٠) جنيه استرليني وفي سنة ١٩١٠(٣٠٠٠) جنيه استرليني .
ومن الفرو سنة ١٩٠٩ (٢٥٠٠) جنيه استرليني وفي سنة ١٩١٠ (٣٠٠٠) جنيه استرليني وبلغت قيمة صادرات الموصل من العفص سنة ١٩٠٩ (٥٠٠٠) جنيه استرليني (٩٧). اما قيمة صادرات الموصل من الماعز ، قدرت قيمتها في مطلع القرن العشرين بما يتراوح بين ٣٠,٠٠٠ — ٨٠,٠٠٠ جنيه استرليني (٩٨). كذلك اشتملت صادرات الموصل على الجمال وقد قدر عدد ما صدر منها في اواخر القرن التاسع عشر بحوالي (٢٠٠٠) رأس سنوياً (٩٩).

كما كانت خيول الموصل من اجود الخيول العربية ،وكانت تجارتها رائجة في الهند بصورة خاصة (١٠٠) . وقد برز من اهالي الموصل من يتخصص في تجارة الخيول بين الموصل والهند. ومن هؤلاء الحاج علي الطالب وجارالله الطالب وغيرهم (١٠١). وعلى الرغم من ان تجارة المنتجات الزراعية في المناطق القريبة من المدن ، قد نشطت ايضاً ، الا ان التجارة الخارجية احتلت المنزلة الاولى في العمليات التجارية .

ومما يدل على خضوع التجارة للسيطرة المباشرة لرؤوس الاموال الاجنبية ، هو ان كل ماارسل من المرعز إلى بغداد والموصل ارسل به إلى لندن والولايات المتحدة ولم يبع منه شيء في العراق (١٠٢) .

---

(٩٦) A Handbook of Mesopotamia, Vol,1,P 223.

(٩٧) Report on the Trade of the Wilayet of Mosul, 1912—1913, P.7.

(٩٨) كوتلوف ، المصدر السابق ، ص ٩١

(٩٩) جاسم محمد حسن ، المصدر السابق .

(١٠٠) داؤد الجلبي « مكانة الموصل في الاقتصاديات العامة » مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد ٨ السنة ٤ ، ٨ تشرين الاول ، بغداد ١٩٤١ ، ص ٥٩٧ . كما ورد في الفياض ، الثورة العراقية، ص ٣٥ .

(١٠١) سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، نشر عبد الحميد سليمان فيضي (بغداد، ١٩٥٢) ، ص ١٤١ .

(١٠٢) أنستاس الكرملي « الزراعة والتجارة في العراق سنة ١٩٠٣ » مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد ٨ ، السنة ٤ ، تشرين الاول ، بغداد ، ١٩٤١ ، ص ٦٥٢ كما ورد في الفياض ، الثورة العراقية ، ص ٣٥

لقد ادى ازدياد الطلب على المنتوجات الزراعية والحيوانية نتيجة الاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية إلى ازدياد الاستغلال الاقطاعي والخروج من الانتاج الطبيعي ،ودخول النقد كعامل حاسم في تنظيم العلاقات الاقتصادية . كما ان موجة البضائع الاوربية الرخيصة التي غزت الاسواق ادت إلى تدهور الصناعات الحرفية القديمة فكان لابد للصناعة المحلية وخاصة صناعة النسيج من ان تتطور او تضمحل (١٠٣) وتتلاشى تدريجياً(١٠٤) وقد اخذت انوال النسيج في الموصل تتقلص (١٠٥) .

لم تجر محاولة جدية من الحكومة العثمانية لمواجهة الخطر الاوربي المتمثل بالتغلغل الرأسمالي ، لذلك اكتسحت الثورة الصناعية الاوربية الاسواق ، ولم يبق في البلاد الا آثار من الصناعات الموروثة (١٠٦) .

لقد شهدت تلك الفترة ظهور فئات برجوازية اصبح لها شركاتها التجارية ، وقد عملت هذه الفئات على تنظيم نفسها داخل ماسمي « تجارت اورطه سي» اى غرفة التجارة (١٠٧). فقد وردت إشارات كثيرة إلى وجود هذه الغرفة منذ سنة ١٨٩٤. وكانت لغرفة التجارة والزراعة في الموصل(١٠٨) في هذه السنة رئيسان هما حاج امين افندي ومحمد جلبي الصابونجي (١٠٩).

(١٠٣) ذكر محمد سلمان حسن على الصفحة (٢٨٣) من كتابه «التطور الاقتصادي في العراق» ان عدد حائكي الانوال اليدوية في الموصل سنة ١٩١١ هبط الى (٥٠٠) حائك .

(١٠٤) اشار محمد جميل بيهم على الصفحة (٣٩) من كتابه : العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب (بيروت ، ١٩٥٧) ان الموصل كانت من مراكز انتاج المنسوجات وكان فيها في اواخر القرن الثالث عشر (٩٠٨) دور للحياكة وان عدد الانوال فيها كانت تبلغ (٧٥٠٠٠) نول .

(١٠٥) لم يمنع تدهور صناعة النسيج في الموصل دون تصدير بعض منتجاتها ولكن بنطاق ضيق . فعلى سبيل المثال بلغت قيمة صادرات الموصل من العباءات الصوفية في سنة ١٩٠٩ (٥٠٠) جنيه استرليني ومن الازارات في السنة ذاتها بما قيمته (١٨٠٠) جنيه استرليني انظر :
Report on the Trade of the wilayet of Mosul, 1912-13,P.7.

(١٠٦) الدوري ، المصدر السابق ص١٣٨ .

(١٠٧) موصل ولايتي ، سالنامه رسميسيدر ، ١٣١٢هـ، ص ٥٢ وقد حدثني حمدي جلميران ، وهو احد تجار الموصل في مقابلة معه بتاريخ ٢٠ / ٩/ ١٩٧٣ انه كانت هناك جمعية بأسم جمعية التجارة والزراعة في الموصل قبل الحرب العالمية الاولى ، وان الحاج حسين حديد كان يرأس هذه الجمعية .

(١٠٨) يشير محمد سلمان حسن على الصفحة (٤٦٢) : التطور الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، الى أن طلائع تأسيس غرفة تجارة الموصل ترجع الى الفترة ١٨٨٠ – ١٨٨٤ .

(١٠٩) موصل ولايتي ، ، سالنامه رسميسيدر ١٣١٢ هـ ، ص ٥٢

وسيتضح تأثير هذه الفئات ، على احداث الموصل في الفترة اللاحقة ، خاصة إذا ما علمنا ان هذه الفئات تسعى للسيطرة على السلطة السياسية ، واقامة نظام حكم مركزي وتخليص السوق الوطنية – لمصلحتها – من ايدي الرأسمالية الاجنبية وذلك بتبنيها للافكار القومية . *

وسيتضح كذلك ان هذه الفئات البرجوازية الجديدة تعمل على ان تزيد من وزنها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وسوف يبرز تعاونها الوثيق كذلك مع الاوساط الاقطاعية المحلية . وقد ظهر واضحاً – فيما بعد – ان العوائد الاقتصادية في الموصل حتى الحرب العالمية الاولى ظلت مقتصرة – كما يقول احد المطلعين – على «عوائل قليلة العدد، كثيرة المال » (١١٠) تسيطر على التجارة الداخلية والخارجية ومن هؤلاء آل الجادر وآل الصابونجي . كما حظيت هذه الفئات إلى جانب السيطرة الاقتصادية ، بنفوذ سياسي وإلى شيء من هذا القبيل يشير لونكرك (١١١) فيقول : « إن آل الجلبي وآل العمري وآل خياط في الموصل وآل بابان في السليمانية استطاعوا ان يحافظوا على وضعهم الممتاز في مضمار السيادة والنفوذ حتى في فترة الاحتلال البريطاني .

* يجدر الاشارة هنا الى ان الطبقة العاملة كانت في هذه المرحلة في دور التكوين ، كما انها لم تكن منظمة لذلك لم يكن لها اي دور في حياة المجتمع آنذاك .

(١١٠) عبد الرحمن صالح ، كتاب العمر ، مذكرات شخصية غير منشورة ، الورقة ، ٨٠ .

(١١١) S. H. Longrigg, Iraq, 1900 to 1950, (Eeirut, 1968), P. 47.

المصادر والمراجع

أ) الوثائق الرسمية غير المنشورة :

(١) وثائق دائرة السجلات العامة في لندن

Great Britain Forgien Office, British Parliamentary Papers, Roports on the Trade of the Wilayet of Mosul, Vol, LXXIX 1889-1885. and Vol, C. 1912-1913

نسخة مصورة محفوظة في المكتبة المركزية التابعة لجامعة بغداد .

(٢) وثائق المركز الوطني لحفظ الوثائق والمشار اليه بـ م.ح.و

أ ـ ملفات وزارة الداخلية ، ملفة شؤون عامة دهوك رقم C/20/B تسلسل ١٧٧.

ب ـ ملفات البلاط الملكي ، ملفة قضية الموصل رقم ١/٤/٥

(٣) دائرة اوراق متصرفية لواء الموصل (محافظة نينوى)

أ ـ ملفة رقم ٢/٣/٤/٧

ب) الوثائق المنشورة :

(١) التقارير والوثائق البريطانية :

British Government,Reports of Administration For 1918 of Division and Districts of the Occupied Territores in Mesopotamia, VoI, I.

Great Britain, India Office, Review of the Civil Administaration of Mesopotamia, 1914-1920, By Gerttnde Bell, (London, 1920) Cmd .1061.

Great Britain, Admiralty Inteeligence Department, A Handbook of Mesopotamia,Vol;1; (London , 1918).

التركية :

موصل ولايتي ، سالنامه رسميسيدر ، ١٣١٢ (١٨٩٤) (موصل ١٣١٢)

الرسائل الجامعية غير المنشورة :

الجواهري ، عماد احمد ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لجامعة بغداد ، ايار ١٩٧٥ .

حسن ، جاسم محمد، العراق في العهد الحميدي ، رسالة ماجستير قدمت لجامعة بغداد ايار ١٩٧٥ ، غير منشورة .

وثائق عصبة الامم :

عصبة الأمم ، مسألة الحدود بين تركيا والعراق ، (بغداد ، ١٩٢٤) .

الكتب العربية والمترجمة :

بيهم ، محمد جميل ، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب ، (بيروت ، ١٩٥٧)
جول ، اسماعيل بك ، اليزيدية قديماً وحديثاً ، نشر قسطنطين زريق ، (بيروت ، ١٩٣٤).
حسن ، محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤ — ١٩٥٨ ، جـ١ ، (صيدا — بيروت ، ١٩٦٥).
خدوري ، مجيد ، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق ، (الموصل ١٩٣٣) .
الدملوجي ، صديق ، امارة بهدينان ، (الموصل ، ١٩٥٢) .
الدوري ، عبد العزيز ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، (بيروت ، ١٩٦٩) .
رؤوف ، عماد عبدالسلام ، الموصل في العهد العثماني ، (النجف ، ١٩٧٥) .
صالح ، عبدالرحمن ، كتاب العمر ، مذكرات خطية غير منشورة .
الصوفي ، أحمد علي ، تاريخ المحاكم والنظم الادارية في الموصل (الموصل ، ١٩٤٩)
صايغ ، سليمان ، تاريخ الموصل ، جـ١ (القاهرة ، ١٩٢٣) .
الضابط ، شاكر صابر ، موجز تاريخ التركمان ، جـ١ ، (بغداد ، ١٩٦٠) .
الطالباني ، مكرم ، ابراهيم خان ثائر في كردستان ، (بغداد ، ١٩٧١) .
الطاهر ، عبد الجليل ، البدو والعشائر في البلاد العربية ، (بغداد ، ١٩٥٤) .
العزاوي ، عباس ، تاريخ العراق بين احتلالين ، جـ٧ ، (بغداد ، ١٩٥٦) .
العمري ، محمد طاهر ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، جـ٣ ، (بغداد ، ١٩٢٥) .
الفياض ، عبدالله ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، (بغداد ١٩٦٣) .
فيضي ، سليمان ، في غمرة النضال ، نشر عبدالحميد سليمان فيضي ، (بغداد ١٩٥٢) .
كوتلوف ، ل ، ن ، ثورة العشرين الوطنية التحررية ، ترجمه عن الروسية عبدالواحد كرم ، (بغداد ، ١٩٧١) .
نوار ، عبدالعزيز سليمان ، تاريخ العراق الحديث ، (القاهرة ، ١٩٦٨) .
نيكيتين ، باسيل ، الأكراد ، الترجمة العربية ، (بيروت ، ١٩٦٧) .
وارنر ، دورين ، الأرض والفقر في الشرق الأوسط ، ترجمة حسن احمد السلمان ، (القاهرة ، ١٩٥٠) .

Longrigg, S.H., Four Centuries of Modern Iraq, (Beirut, 1968).
Iraq, 1900 to 1950, (Beirut, 1968).
Jamal M.F, The New Iraq Its problem of Bedoun Education, (New York, 1934).
Soan, E.B., To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise, (London 1926).
Edmonds, G.J., Kurd, Turk and Arabs (London, 1957).
Stevens, E.S., By Tigris and Eughrates, (London 1923).
Wigram, W.A and T.A., The Cardle of Mankind, (London 1914).
Jawad, Hashim, The Social Stucture of Iraq, (Jerusalem, 1945).